التنظيم التعاونى للإنتاج الزراعى وأهميته لتحقيق التنمية الزراعية

للدكتور عبد المولى محمد بشير

من الخصائص البارزة للبنيان الاقتصادى الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة أن غالبية المزارعين هم صغار زراع يزرعون حيازات ضئيلة ، تتراوح مساحتها بين أقل من فدان إلى ثلاثة أو خمسة أفدنة . وتدل بيانات التعداد الزراعى لعام ١٩٦١ أن جملة عدد الحائزين وهم من يزرعون أرضا ، سواء بالملك أو بالإيجار أو حيازات مشتركة من الملك والإيجار ، تبلغ جملتهم فى الجمهورية نحو ١,٦٤٠,٠٠٠ حائز ، وأن جملة مساحة هذه الحيازات تبلغ نحو ٦,٢ مليون فدان ، وأن جملة مساحة الأرض المزروعة بها نحو ٦ مليون فدان . ومن هذه الجملة بلغ عدد الحائزين الذين يزرعون أقل من خمسة أفدنة نحو ١٤٨٠٠٠٠ حائز بنسبة ٨٤ فى المائة من جملة عدد الحائزين ، وبلغت مساحة الأرض التى يزرعونها نحو ٢,٣٥٤,٠٠٠ فدان ، بنسبة ٣٨ فى المائة من جملة مساحة الحيازات والأرض المزروعة . ومن بين هذه الفئة من صغار الحائزين فإن عدد الحائزين الذين يزرعون أقل من فدان واحد يبلغ ٤٣٤ ألف حائز يمثلون ٢٦ فى المائة من جملة عدد الحائزين فى الجمهورية . ويبلغ عدد الحائزين الذين يزرعون من فدان واحد إلى فدانين نحو ٣٨٦ ألف حائز ، يمثلون ٢٤ فى المائة من جملة عدد الحائزين بالجمهورية . ويبلغ عدد الحائزين الذين يزرعون من فدانين إلى ثلاثة أفدنة نحو ٢٨٧ ألف حائز يمثلون ١٨ فى المائة من جملة عدد الحائزين فى الجمهورية . وهذه الأرقام لا يظهر فيها أثر الزيادة فى عدد صغار الحائزين نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الثانى الصادر عام ١٩٦١ . والمشاكل المترتبة على ضآلة حجم غالبية الحيازات الزراعية تزداد حدتها بوجود عدد كبير من هذه الحيازات مفتتة فى قطع صغيرة متناثرة حيث تتكون الحيازة الصغيرة الواحدة من أربع قطع أو أكثر متناثرة على مساحات كبيرة من بعضها البعض .

● الدكتور عبد المولى محمد بشير : مدير قسم اقتصاديات الانتاج الزراعى ، بوزارة الزراعة .

ونتيجة لضآلة حجم الحيازات الزراعية فإنه يتعذر استغلال الموارد الإنتاجية الزراعية بهذه الحيازات — من أرض ورأس مال وعمل وإدارة — استغلالا اقتصاديا نظراً لأن صغار المزارعين الذين يمثلون الغالبية الكبرى من جملة عدد المزارعين بالجمهورية يواجهون مشاكل عديدة فى ميادين الإنتاج والتمويل والتسويق تؤدى إلى انخفاض إنتاجية الموارد الزراعية وانخفاض إنتاج ودخل المزارعين .

المشاكل الإنتاجية والتمويلية والتسويقية المترتبة على ضآلة حجم الحيازات المزرعية

(١) انخفاض الإنتاج كما ونوعا :

إن أولى المشاكل المترتبة على ضآلة حجم الحيازة المزرعية ترجع إلى عدم كفاءة الأساليب الإنتاجية المستخدمة فى الحيازات المزرعية الضئيلة . فزراعة المحصول فى مساحة ضئيلة ، واختلاط المحاصيل المختلفة فى تلك المساحات الضئيلة ، والمقدرة الاقتصادية المحدودة للمزارع الصغير ، وعدم إلمامه بوسائل الزراعة العلمية والتى يصعب توصيلها إليه وإقناعه بها بطرق الإرشاد التقليدية — تحول دون اتباع الوسائل الزراعية المحسنة وإتقان عمليات تجهيز الأرض للزراعة ، واختيار الأرض الملائمة للمحصول المعين وانتخاب التقاوى الجيدة والأصناف المناسبة للسوق المحلى أو للتصدير ، وتوفير كمية الأسمدة اللازمة وإتقان مختلف عمليات الخدمة . ونظراً لانخفاض دخل المزارع الصغير وبوسمية هذا الدخل فإنه كثيرا ما يتعذر على المزارع توفير رأس المال اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات وغيرها . وتؤدى هذه الصعوبات إلى انخفاض الإنتاج كما ونوعا فتنخفض غلة الفدان ويكون المحصول ذا صفات غير جيدة .

(٢) صعوبة العمليات التسويقية وارتفاع تكلفتها :

إن ضآلة الوحدات المساحية لمحصول معين وتناثر هذه الوحدات يؤدى إلى

تعقيد العمليات التسويقية لذلك المحصول بما فى ذلك عمليات النقل والتخزين والتجميع والفرز والتدريج والتعبئة فهذه العمليات يصعب أداؤها بالطريقة السليمة وتكون تكاليف أدائها مرتفعة ، وتتعرض نسبة كبيرة من المحصول إلى التلف ، وتزداد صعوبة هذه العمليات وتكاليفها بصفة خاصة فى حالة الخضر والفواكه والألبان سريعة التلف .

(٣) استغلال المرابين والتجار والوسطاء والسماسرة لصغار الزراع :

إن الظروف الاقتصادية للمزارع الصغير من حيث نقص موارده التمويلية وانخفاض إنتاجه كما ونوعا ، وتناثر الوحدات المحصولية الضئيلة وما ينتج عنها من صعوبة أداء العمليات التسويقية ، وكذلك عدم توفر الوسائل التسويقية من وسائل النقل والتخزين والأسواق المنظمة — تتكاتف جميعها لتجعل المزارع الصغير هدفا سهلا لاستغلال المرابين والتجار والوسطاء والسماسرة فيسلبون محصوله بثمن بخس . فالمزارع الصغير ذو الدخل المنخفض يكون دائما فى حاجة إلى نقود لتمويل العمليات الزراعية والتسويقية لمختلف الحاصلات ، وكذلك للإنفاق على معيشة أسرته . وهو كثيراً ما يلجأ إلى المرابين والتجار والوسطاء المقيمين معه فى القرية عارضين خدماتهم المشبوهة ويقرضونه بفائدة مرتفعة ، ويشترون محصوله قبل نضجه بنحو نصف السعر بالإضافة إلى الغبن فى الزنة وفى الوزن أو فى الكيل . والمزارع الصغير بما عليه من ديون وبإنتاجه القليل يكون ذا قدرة محدودة على مساومة التجار والوسطاء بما لهم من قوة واحتكار . وإذا لم يكن المزارع مدينا عند نضج محصوله ، فإن حاجته إلى النقود بعد حصاد المحصول ، وكذلك صعوبة قيامه بتخزين محصوله لعدم وجود المخازن المناسبة — يضطره إلى بيع محصوله فور حصاده فى الوقت الذى يزيد العرض ويمتلىء فيه السوق بالمحصول وينخفض السعر ، وعند بيع المحصول تقف صعوبة النقل عقبة دون الوصول إلى الأسواق المنظمة التى تبعد عن القرية فيبيع المزارع محصوله إلى تاجر أو وسيط أو سمسار القرية بسعر يقل كثيرا عن سعر السوق . وإذا تمكن المزارع الصغير من الوصول إلى سوق كبير فإنه يتعرض أيضاً إلى غبن التجار والسماسرة فضلا عما يتكلفه نقل المحصول إلى السوق . ونتيجة لاستغلال المرابين

والتجار والوسطاء والسماسرة لايحصل المزارع الصغير على دخل يذكر من المحاصيل النقدية كالقطن والأرز التى يعتمد المزارع عليها فى توفير ما يلزمه من نقود لدفع تكاليف زراعة المحاصيل وإيجار الأرض ونفقات معيشة أسرته. كما يتعرض المزارع الصغير أيضا للغبن فى تسويق محاصيل الخضر والفواكه ، وكذلك قد يضطر إلى بيع جزء من محصول الحبوب بثمن بخس فى أول الموسم ليشتريه لغذائه بسعر مرتفع فى نهاية الموسم وقبل ظهور المحصول الجديد .

(٤) صعوبة الحصول على احتياجات التصدير من الحاصلات الزراعية :

يلزم لتصدير كمية مناسبة من سلعة زراعية معينة أن يكون الإنتاج فى مساحات كبيرة مجمعة تزرع بالأصناف المطلوبة فى الأسواق الخارجية وفى المواعيد المناسبة، وأن تبذل عناية خاصة فى إنتاجها وفى جمعها أو قطفها وفى فرزها وتعبئتها وإعدادها للتصدير. وكثيرا ما يصعب الحصول على احتياجات التصدير من بعض المحاصيل التصديرية التقليدية كالأرز والبطاطس والكتان والفول السودانى والبصل والثوم، وتزداد صعوبة الحصول على كميات للتصدير من المحاصيل الأخرى ، كالخضروات والفواكه وذلك لتفتت الإنتاج وعدم تنظيمه من ناحية ولعدم كفاءة التسويق واستغلال التجار والوسطاء من الناحية الأخرى .

التعاون طريق لحل مشاكل صغار الزراع

وتنمية الإنتاج الزراعى وتنظيم تسويقه

فى النظرية وفى التطبيق نجد أن التعاون طريق ناجح لتنمية الإنتاج الزراعى وزيادة دخل المزارعين . ويقوم نظام التعاون على أساس النظرية الاقتصادية المعروفة باسم نظرية اقتصاديات الإنتاج الكبير التى تنص على أن تنظيم الإنتاج فى وحدات كبيرة الحجم يمكن من استخدام الأساليب التكنولوجية والإنتاجية والتمويلية والتسويقية المحسنة ، ويرفع بذلك الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية المستخدمة فى الإنتاج ، ويؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة دخل المزارعين، ونظام التعاون يعمل على تجميع وتنظيم وتدعيم موارد وجهود صغار الزراع ويحقق

لهم اقتصاديات الانتاج الكبير ويقدم لهم الخدمات التى تؤدى إلى زيادة الانتاج وتنظيم تسويقه والتى يعجز كل منهم بمفرده وبموارده المحدودة عن توفيرها لنفسه. وقد قام التعاون وازدهر فى الدول الغربية ، وخاصة منذ بداية هذا القرن ، وعم مختلف نواحى النشاط الزراعى وخاصة ميادين الائتمان والتسويق وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى من تقاو وأسمدة ومبيدات وغيرها . وإذا كانت الدول المتقدمة قد لجأت إلى التعاون كوسيلة لتنمية زراعتها وزيادة دخول المنتجين ، فإن التعاون طريق أكبر نفعا وأكثر فاعلية وأشد لزوما فى الدول النامية نظرا لضآلة موارد أغلب المزارعين وكثرة الصعوبات أمام زيادة الانتاج الزراعى وتنظيم تسويقه ، وهى صعوبات لا يمكن حلها إلا عن طريق التعاون . لذلك لجأت أغلب الدول النامية إلى التنظيم التعاونى للزراعة لامداد المزارعين بالخدمات التعاونية التقليدية وهى الائتمان والتسويق وتوفير مستلزمات الانتاج ، كما نشأت فى عدد من هذه الدول الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض ، والمزارع التعاونية التى تمد المزارعين بالخدمات التعاونية التقليدية المشار إليها ، كما تمدهم أيضا بخدمات إنتاجية أخرى مثل تجميع الحيازات المزرعية المفتتة واستخدام الآلات الزراعية وتنظيم الرى والصرف ومقاومة الآفات وغير ذلك من الخدمات الاقتصادية ، فضلا عن قيام بعضها بخدمات اجتماعية تعليمية وصحية وثقافية .

ويعمل التعاون على زيادة الانتاج الزراعى وتنظيم تسويقه ، وبالتالى يعمل على زيادة دخول المزارعين ورفع مستوى معيشتهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تفوتنا الاشارة إلى أن الدولة فى مجموعها هى صاحبة مصلحة كبيرة فى زيادة الانتاج الزراعى وتنميته لما لذلك من أثر على نجاح برامج التنمية فى مختلف القطاعات الأخرى . ولذلك كانت خطة التنمية الزراعية ركنا أساسيا فى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فتنمية الانتاج الزراعى أمر لازم لزيادة حصيلة الصادرات الزراعية من النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات برنامج التصنيع ومشروعات التنمية فى القطاعات الأخرى ، فضلا عن إمداد الصناعة بما يلزمها من المواد الخام وتوفير مواد الغذاء والكساء للسكان والتى يتزايد عليها الطلب بزيادة الدخول وارتفاع مستوى المعيشة . والتعاون طريق ناجح على الدولة

التامية أن تسلكه وترعاه لضمان زيادة الانتاج الزراعى وتنظيم تسويقه وزيادة دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم .

التعاون قبل الثورة

نشأ التعاون الزراعى فى بلادنا منذ عام ١٩٠٨ على يد المرحوم عمر لطفى وبتشجيع الحزب الوطنى وكان أغلب الاهتمام موجها إلى جمعيات الائتمان الزراعى التعاونى للعمل على زيادة الانتاج الزراعى القومى ولتحرير المزارعين من استغلال المرابين والتجار . وقد زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال السنوات وتتابع صدور القوانين التعاونية، وطفر عدد الجمعيات التعاونية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لاستعانة الحكومة بها فى تنفيذ السياسة الزراعية والتموينية ،على أنه حتى عام ١٩٥٢ فإن التعاون الزراعى فى مصر كان ناقصا وغير فعال وأغلب الجمعيات لم تكن موجهة نحو خدمة المزارع الصغير . وكان السبب الرئيسى لذلك التخلف فى ميدان التعاون الزراعى نقص رعاية الحكومة للتنظيم التعاونى والتخلف الظاهر فى نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

التعاون فى الاصلاح الزراعى

وجاءت حكومة الثورة وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ وقانون الإصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦١ وعادت الأرض لاصحابها ، وبلغت جملة مساحة أراضى الإصلاح الزراعى الموزعة على صغار الزراع حتى نهاية عام ١٩٦٦ نحو ٧٠٠ ألف فدان انتفع بها نحو ٣٠٠ ألف أسرة . ونص الباب الثانى من قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٥٢ فى المواد ١٨ — ٢٢ على أنه تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة لتقوم بامداد المزارعين بالسلف الزراعية بمختلف أنواعها وبما يلزم لاستغلال الأرض كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية ، وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها ، كما تقوم الجمعية التعاونية بتنظيم زراعة الأراضى واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور

وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف ، وتقوم الجمعية ببيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى ، كما تقوم الجمعية بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الأعضاء ، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية . وتؤدى الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الإصلاح الزراعى .

وقامت الجمعيات التعاونية فى مختلف جهات الإصلاح الزراعى وازدهرت وقدمت لأعضائها كافة الخدمات المشار إليها والتى نص عليها القانون فزاد الإنتاج الزراعى وزادت دخول المزارعين وارتفع مستوى معيشتهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ومن العوامل التى ساعدت على نجاح التعاون فى الإصلاح الزراعى أن الأرض وزعت على الملاك الجدد فى ملكيات صغيرة مقسمة بطريقة ساعدت على تنظيم الدورة الزراعية فى وحدات مساحية محصولية كبيرة مجمعة . فالمساحة الكبيرة المستولى عليها من أحد الإقطاعيين فى كل أو جزء من زمام القرية قسمت قبل توزيعها على المنتفعين إلى ثلاثة قطع كبيره أو أكثر وأعطى كل مالك من الملاك الجدد ملكيته مقسمة إلى ثلاثة أجزاء كل جزء منها فى أحد القطع الكبيرة . وخصصت كل قطعة من القطع الكبيرة لمحصول واحد أو محصولين من محاصيل الدورة الزراعية ، وصار لكل منتفع نصيبه فى كل محصول وفقا للدورة الزراعية الثلاثية . وبهذه الكيفية بدأ تنظيم استغلال الأرض وتجميع الحاصيل وتنظيم الدورة الزراعية فى الاصلاح الزراعى . وساعدت المساحات المحصولية الكبيرة على إتقان عمليات تجهيز الأرض للزراعة وأداء عدد من العمليات الزراعية تعاونيا بواسطة الآلات الزراعية التى تمتلكها الجمعية بما فى ذلك عمليات الحرث والرى ومقاومة الآفات والدراس . كما تقوم الجمعية بمختلف مشروعات التنمية الزراعية من تحسين التربة والصرف وانشجاب التقاوى وتربية الحيوان وغيرها ، فضلا عن إمداد المزارعين بما يلزمهم من قروض نقدية وأسمدة وتقاو . ويحتفظ كل مزارع بملكيته وبحدودها ويعمل فى أرضه ، ومحصوله يجمع على حسدة ويتسلم المزارع

محصول الحبوب ، بينما محاصيل القطن والأرز والكتان والفول السودانى والسمسم والخضروات وغيرها من المحاصيل النقدية تسوق تعاونيا ، ويحصل المزارع على قيمة محصوله بعد خصم ما عليه من ديون ونصيبه فى تكلفة الخدمات التعاونية ، وبذلك يحصل المزارع على عائد ملكيته ونتيجة عمله وجهوده ، كما يجنى فى نفس الوقت فوائد الخدمات التعاونية زيادة فى إنتاجه ودخله .

وبالاضافة إلى ما حققته المزارع التعاونية للإصلاح الزراعى من زيادة فى دخول المزارعين ورفع مستوى معيشتهم ، فقد ساهمت فى زيادة الانتاج الزراعى القومى ، كما ساهمت فى توفير احتياجات التصدير من الحاصلات التصديرية . فتقوم الجمعيات التعاونية باختيار الجهات المناسبة لزراعة المحاصيل التصديرية فى مساحات كبيرة مجمعة لدى المزارعين ، وتقوم بإمدادهم بمستلزمات الانتاج المحسنة ومختلف وسائل الخدمة لهذه الزراعات وبالاشراف اللازم للعناية بإنمائها وحصادها وإعدادها ثم بيعها لشركات التصدير . وقد شمل ذلك المحاصيل التصديرية التقليدية كالقطن والأرز والبصل والبطاطس والفول السودانى والكتان والثوم ، كما شمل أيضا المحاصيل التصديرية الأخرى كالخضروات والفواكه والورد والجلاديولس .

ويرجع الفضل فى نجاح التعاون فى الاصلاح الزراعى إلى جهود وزارة الاصلاح الزراعى والهيئة العامة للإصلاح الزراعى والجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى وإلى المشرفين والفنيين الذين يتولون الاشراف على الجمعيات التعاونية ورعايتها وإلى الروح التعاونية التى تسود أعضاء تلك الجمعيات من المنتفعين بأرض الإصلاح الزراعى .

الثورة التعاونية

وبرامج التنظيم التعاونى للمزارعين

نص قانون الإصلاح الزراعى الصادر سنة ١٩٥٢ على نشر وتدعيم التعاون الزراعى فى كافة أنحاء الجمهورية ، إذ نصت المادة ١٨ والمذكرة التفسيرية للقانون على قيام جمعيات تعاونية ينضوى تحت لوائها المنتفعون من أراضى الإصلاح وغيرهم

من صغار الفلاحين فى كل قرية أو عدة قرى لتقوم عنهم بالخدمات التعاونية السابق الإشارة إليها . وكان من الطبيعى أن توجه الجهود فى البداية إلى تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى فيما يتعلق بالاستيلاء على الأرض وتنظيم استغلالها وتوزيعها على المنتفعين وتكوين جمعياتهم التعاونية، وكان استكمال تلك الجهود من ناحية ونجاح التعاون فى الإصلاح الزراعى وماحققه من زيادة فى الإنتاج ودخول المزارعين من ناحية أخرى ، مشجعا على تعميم التعاون فى جميع أنحاء الجمهورية . ونص دستور سنة ١٩٥٦ على أن تشجع الدولة التعاون وترعى المنشئات التعاونية. وصدر قانون الجمعيات التعاونية لسنة ١٩٥٦ الذى أوضح تنظيم البنيان التعاونى وتوسع فى تهيئة المزايا للجمعيات التعاونية للعمل على دعمها وانتشارها . ثم صدر قانون سنة ١٩٥٨ الذى أعفى الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والضرائب . وقامت الثورة التعاونية الزراعية عن طريق البرامج والمشروعات المتتالية للتنظيم التعاونى للزراعة وشملت برنامج الائتمان التعاونى فى سنوات (١٩٥٧ — ١٩٦١)، ومشروع تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية فى سنوات (١٩٦٠ — ١٩٦٥)، وبرنامج التسويق التعاونى الذى بدأ عام ١٩٦٢، ثم مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى الذى بدأ عام ١٩٦٣ . وقامت المؤسسة التعاونية الزراعية العامة سنة ١٩٦٠ لتتولى رسم السياسة العامة للقطاع التعاونى الزراعى وتنميته وتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيه نشاطها والإشراف عليها بما يكفل لها الاستقرار ، وباتساع مجال التنظيم التعاونى وشموله مختلف نواحى النشاط الزراعى فى الجمهورية، صارت رعاية الجمعيات التعاونية وتدعيمها مسئولية وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، حيث يتم رسم وتنفيذ برامج ومشروعات خطة التنمية الزراعية تحت إشراف الوزارة والمؤسسات والجمعيات التعاونية الزراعية .

وتعتبر هذه البرامج والمشروعات التعاونية مراحل متكاملة لبناء التنظيم التعاونى للزراعة والذى نص عليه الميثاق . وسوف نناقش بإيجاز كلا من هذه البرامج والمشروعات التعاونية لنلمس أثرها فى بناء التنظيم التعاونى للزراعة وأهمية التنظيم التعاونى فى رسم وتنفيذ خطة التنمية الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعى ودخل المزارعين .

الائتمان التعاونى

إن توفير الائتمان بشروط مناسبة للمزارع الصغير من أهم الأمور اللازمة لمساعدته على زيادة إنتاجه وتحريره من استغلال المرابين والتجار . وقد قام بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ ليقدم القروض القصيرة الأجل للزراع ولجمعياتهم التعاونية ولكى يعمل على تدعيم ونشر الجمعيات التعاونية ، ودفعت الحكومة نصف رأسمال البنك ، كما أمدته بالقروض اللازمة لأعماله بسعر فائدة منخفض ، وتحول البنك فى سنة ١٩٤٨ إلى بنك تسليف زراعى وتعاونى ليزيد من تعامله مع الجمعيات التعاونية وتشجيعه لها . ولكن البنك استمر فى إقراض المزارعين ، الأمر الذى يتعارض مع تشجيع التعاون ، حيث إن المزارع ما دام يحصل على قروضه مباشرة من البنك فإنه لا يكون مدفوعا إلى الانضمام للجمعيات التعاونية ، ولم يكن الفرق القليل فى سعر الفائدة الذى يخص به البنك الجمعيات التعاونية كافيا لاغراء المزارعين إلى الانضمام إليها . بل إن كبار الزراع هم الذين أقبلوا على تكوين جمعيات تعاونية من أسرهم وذويهم للاستفادة بهذا الفرق . وقد بقيت الجمعيات التعاونية قليلة العدد وكان أغلبها غير موجه لخدمة صغار الزراع وظلت الغالبية العظمى من صغار الزراع محرومين من خدمات البنك نظرا لبعد فروع البنك عن المزارعين ، ولأن البنك كان يطلب ضمان الأرض كشرط لاعطاء القروض . فضلا عما كان له من حق الامتياز على المحصول ، وكثير من الزراع مستأجرون ليس لديهم أرض يقدمونها كضمان ، وكان الملاك فى أغلب الأحيان يرفضون ضمان المستأجرين لدى البنك . وكان لا بد من تشجيع الائتمان التعاونى لتوصيل خدمات البنك إلى صغار الزراع نظرا لما تتميز به جمعيات الائتمان التعاونية من قربها من المزارعين ، كما أنها — لمعرفة الأعضاء بعضهم ببعض — يمكنها استخدام ضمان المحصول والضمان الشخصى والاستغناء عن ضمان الأرض لإعطاء القروض ، فضلا عن إمكان قيام الجمعية بالإشراف على حسن استخدام القروض والإشراف على سدادها . وكان تشجيع التعاون يلزمه أيضا ليقوم بإمداد الزراع بالخدمات التعاونية الأخرى فى ميدان الإنتاج والتسويق ، بالإضافة إلى إمدادهم بالقروض . وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك هو برنامج الائتمان التعاونى الذى بدأ عام ١٩٥٧ وتم تطبيقه فى جميع الجمهورية عام ١٩٦١ وفى هذا البرنامج امتنع البنك

عن التعامل المباشر مع أفراد المزارعين، وقصر إعطاء القروض على الجمعيات التعاونية التي تقوم بدورها بتقديم القروض لأعضائها . وقامت الحكومة في نفس الوقت بتشجيع قيام الجمعيات التعاونية ورعايتها . فقامت الجمعيات التعاونية في القرى التي لم توجد بها من قبل وأقبل المزارعون على عضويتها ، كما زادت عضوية الجمعيات التي كانت قائمة من قبل فأصبح في كل قرية جمعية تعاونية تضم المزارعين في القرية ، وصار تقديم القروض إلى المزارعين عن طريق الجمعية التعاونية في جميع أنحاء الجمهورية وكان عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في سنة ١٩٥٦ يبلغ ٢١٩٠ جمعية، عدد أعضائها ٤٤٩ ألف عضو . وفي عام ١٩٦٤ زاد عدد الجمعيات التعاونية إلى ٤٧٠٠ جمعية ، عدد أعضائها نحو ١,٨ مليون عضو . وقد زادت قيمة القروض التي حصل عليها الزراع من ١٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ إلى ٧٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦/٦٥ ، وزاد عدد الزراع المستفيدين من ٣٦٦ ألف مزارع إلى نحو ١,٥ مليون مزارع ، وزادت مساحة الأرض التي خدمتها القروض من ٢,١ مليون فدان إلى ٦ ملايين فدان ، شملت جميع مساحة القطن وأغلب مساحات المحاصيل الرئيسية كالقمح والذرة والأرز وقصب السكر والفول والبصل والبطاطس والخضر والبساتين . وتعطى هذه القروض لخدمة المحاصيل بحيث تعطى القروض لكل محصول في صورة سلفة نقدية وتقاوى منتقاة وأسمدة ومبيدات بالأجل .

وقد ساهم التوسع في تقديم هذه القروض جنبا إلى جنب مع المشروعات الأخرى لخطة التنمية في الزيادة الظاهرة في غلة مختلف المحاصيل التي تحققت في سنوات خطة التنمية . وقد زادت كمية الأسمدة الأزوتية المستخدمة في الزراعة في الجمهورية من ١,١١٠,٠٠٠ ألف طن عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى ١,٧٣٠,٠٠٠ ألف طن عام ١٩٦٥/٦٤ (١٥,٥ ٪ أزوت) . وزادت الكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية من ٢١٠ ألف طن إلى ٣٥٠ ألف طن . كما زادت كمية المبيدات الحشرية المستخدمة في الزراعة من ١١ ألف طن إلى ٢٠ ألف طن ، وكذلك تضاعفت كمية التقاوي المنتخبة الموزعة على المزارعين .

وفي عام ١٩٦٤ تحول بنك التسليف الزراعي والتعاوني إلى المؤسسة العامة للائتمان الزراعي والتعاوني وتحويل فروع البنك في المحافظات إلى بنوك تعاونية مركزية ، وذلك للعمل على تيسير تعامل البنوك وفروعها في المراكز مع الجمعيات

التعاونية فى القرى وتقوية وتدعيم وتحقيق لا مركزية جهاز الائتمان الزراعى التعاونى .

وبالإضافة إلى نشر الخدمات الائتمانية وتوصيلها إلى عدد كبير من صغار الزراع فقد عمل برنامج الائتمان التعاونى على نشر وتدعيم الجمعيات التعاونية فى كافة قرى الجمهورية ، وصار المجال مفتوحا أمام تلك الجمعيات لتوسيع مجالات نشاطها وأن تقدم لأعضائها الخدمات التعاونية الأخرى فى ميدان الإنتاج والتسويق بالإضافة إلى توفير القروض .

المؤسسة التعاونية الزراعية العامة

أنشئت المؤسسة التعاونية الزراعية العامة سنة ١٩٦٠ بمقتضى القانون الخاص بالمؤسسات التعاونية العامة ، والقرار الجمهورى الصادر بإنشاء المؤسسة لتقوم برسم السياسة العامة للقطاع الزراعى التعاونى وتنسيقه بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيه نشاطها والاشراف عليها بما يكفل لها الاستقرار . وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة هم الوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ويعين رئيس الجمهورية المدير العام للمؤسسة والمديرين العامين الذين يشكلون مجلس المديرين . وقد قامت المؤسسة منذ إنشائها برعاية الجمعيات التعاونية وتوجيه نشاطها والاشراف عليها . وأخذت الجمعيات التعاونية تتوسع فى مجال نشاطها وقدم لأعضائها الخدمات التعاونية الأخرى فى ميدان الانتاج والتسويق بالاضافة إلى توفير القروض لهم . وكذلك تم إنشاء هيئات أخرى بوزارة الزراعة للاشراف على تنفيذ المشروعات التعاونية ، ومن بينها مشروعات تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية ، ومقاومة الآفات ، وتنظيم الانتاج الزراعى .

تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية

كان مشروع تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية أحد مشروعات خطة التنمية الزراعية الخمسية الأولى . ويهدف المشروع إلى إعادة تنظيم استغلال الأراضى بحيث تصبح الزراعات الصغيرة مجمعة فى وحدات كبيرة ، وبذلك

تتحول المساحات المبعثرة من الحاصلات الزراعية فى كل قرية إلى وحدات كبيرة ومجمعة، ويمكن استغلال الموارد الأرضية استغلالا اقتصاديا أفضل وفقا للأصول الزراعية الفنية بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى وتحسين وزيادة دخل الزراع مع الاستعانة بالنظام التعاونى فى توفير إمكانيات الزراعة واستخدام أحسن أساليب الانتاج دون أى مساس بالملكية الزراعية الفردية . وقد قامت الجمعيات التعاونية بتنفيذ هذا المشروع ، وتم فى ظل الخطة الخمسية الأولى تجميع المحصول الرئيسى وهو القطن فى مساحات تزيد عن ٢٠ فداناً ، وكان لذلك أكبر الأثر فى إحكام وفاعلية برنامج مقاومة الآفات وتسهيل استخدام الآلات الزراعية فى عمليات الحرث والرى ومقاومة الآفات . وقد تم ايضاً تجميع عدد من المحاصيل الأخرى مثل الأرز و الذرة والبصل الشتوى والقصب لتوفير المساحات المطلوبة من هذه المحاصيل والتغلب على صعوبات زيادة الانتاج وتنظيم التسويق الناتجة عن ضآلة وتفتت الحيازة والسابق بيانها .

مقاومة الآفات

من الأعمال التى وكل إلى الجمعيات التعاونية القيام بها مقاومة الآفات لمختلف الحاصلات تحت إشراف وبمساعدة وزارة الزراعة . وقد تضمنت خطة التنمية الخمسية الأولى إنشاء ١,٢٠٠ وحدة مكافحة منها ٧٠٠ وحدة تعاونية ، ٥٠٠ وحدة حكومية مآلها تدريجيا إلى الجمعيات التعاونية ، تعمل كل وحدة فى ٥٠٠ فدان . والجمعيات التعاونية مسئولة بصفة خاصة عن مقاومة آفات القطن لدى صغار الزراع الذين تقل حيازاتهم عن عشرة أفدنة حيث تتم اعمال المقاومة اليدوية والرش بالمبيدات عن طريق الجمعية التعاونية . وتعمل وزارة الزراعة على تزويد الجمعيات بالرشاشات والموتورات اللازمة وتوفير المبيدات الحشرية والفنيين والمشرفين ، كما تقوم بنوك التسليف بتوزيع المبيدات وتمويل الجمعيات بالقروض اللازمة لأعمال المكافحة .

التسويق التعاونى

يرمى التسويق التعاونى إلى قيام الزراع بتسويق حاصلاتهم الزراعية عن طريق

جمعياتهم التعاونية بهدف الحصول على سعر مناسب وتقليل تكلفة العمليات التسويقية وزيادة كفايتها والاحتفاظ لأنفسهم بما يحصل عليه الوسطاء والتجار من أرباح زائدة . وقد اتجهت سياسة الدولة إلى التسويق التعاونى وتعميمه فى مختلف أنحاء الجمهورية وبدأ تسويق القطن تعاونيا خارج الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٦٢ حين قامت المؤسسة التعاونية الزراعية بوضع أساس التسويق التعاونى للقطن بالاشتراك مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، ونفذت تجربة التسويق التعاونى ذلك العام فى جميع محافظة المنوفية وفى بعض جهات محافظة البحيرة وفى جهات محدودة من محافظات أخرى . وفى سنة ١٩٦٣ قررت لجنة الزراعة والرى تسويق القطن تعاونيا فى محافظات المنوفية وبنى سويف وأسيوط وسوهاج ، وتم التسويق التعاونى للقطن فى تلك المحافظات ، وكذلك فى محافظتى المنيا والاسماعيلية وفى أجزاء من محافظات أخرى . وفى عام ١٩٦٤ ارتفع عدد المحافظات التى تم بها التسويق التعاونى للقطن إلى ١٢ محافظة . وفى سنة ١٩٦٥ تم تسويق القطن تعاونيا فى جميع محافظات الجمهورية . وفى نفس السنة أيضا تم التسويق التعاونى لمحصول الأرز فى سبع محافظات فى الوجه البحرى تنتج أغلب محصول الأرز . وفى عام ١٩٦٦ طبق التسويق التعاونى للأرز فى جميع المحافظات التى يزرع بها .

وقامت الجمعيات التعاونية أيضا بتسويق عدد من المحاصيل الأخرى وتناول ذلك بصفة خاصة كميات التصدير التى قامت الجمعيات التعاونية بتجميعها وبيعها لشركات التصدير ، وشمل ذلك محاصيل البصل والثوم والبطاطس والفول السودانى والكتان والفاصوليا الخضراء والخرشوف والطماطم والفلفل وغيرها من الخضر . وأنشئت فى وزارة الزراعة لجان عليا من المسئولين عن الإنتاج والمؤسسات والجمعيات التعاونية وشركات التصدير تختص كل منها بمتابعة تنفيذ عمليات التسويق التعاونى لواحد من المحاصيل الزراعية . والجهات المشتركة فى تنفيذ التسويق التعاونى لكل محصول تشمل المزارعين وجمعياتهم التعاونية والمؤسسة التعاونية الزراعية العامة والمؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وشركات القطاع العام المشترية للمحصول لأغراض التصدير والاستهلاك المحلى .

مشروع تنظيم الانتاج الزراعى

يهدف مشروع تنظيم الانتاج الزراعى إلى إيجاد الاطار التعاونى السليم اللازم لتحقيق التنمية الزراعية عن طريق إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وتدعيمها وإمدادها بالإمكانيات التى تجعلها قادرة على القيام بدورها فى تنمية الانتاج الزراعى وجعلها مسئولة عن رسم وتنفيذ خطة التنمية الزراعية على مستوى القرية . فالمشروع يهدف إلى تدعيم المكاسب التعاونية التى يحصل عليها المزارعون وتزيد من إنتاجهم ودخلهم ويعمل على إيجاد الإطار التعاونى السليم الذى يضمن فاعلية وكفاءة أداء الخدمات التعاونية بما فى ذلك توفير القروض ومختلف وسائل الانتاج وتنظيم استغلال الأرض والدورة الزراعية وتجميع الحاصلات ومقاومة الآفات والتسويق التعاونى للحاصلات الزراعية . ويضيف المشروع إلى الجمعيات التعاونية مهمة أساسية أخرى وهى مساعدة المزارعين على اتباع الوسائل العلمية فى الزراعة ورسم وتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية لزيادة الانتاج وخفض تكاليفه وخلق فرص جديدة للعمل حتى يكون تخطيط التنمية الزراعية على مستوى القرية — وهو أكفأ صور التخطيط — مع إمداد الجمعية بما يلزمها من خبرات وإمكانيات وإشراف ومع عدم المساس بالملكية الزراعية الفردية . كما تعمل الجمعية التعاونية أيضا على نشر الوعى التعاونى السليم ومنع الاستغلال وخلق قيادات واعية تقود الريف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

وإن تدعيم الخدمات التعاونية وضمان كفاءة أدائها وقيام الجمعية بالمهام الجديدة التى يلقيها المشروع على عاتقها يتطلب توفير الإدارة السليمة للجمعية ويلزم لذلك تغيير نظام العمل بالجمعيات التعاونية الذى يتمثل فى إدارة الجمعية عن طريق نفر من أعضاء مجلس الادارة بمعاونة كاتب غير مؤهل أو مدرب تدريبا بسيطا على الأعمال الحسابية وذلك بالاضافة إلى إمداد الجمعية بما يلزمها من إمكانيات مادية وفنية وإشرافية .

وسائل تنفيذ المشروع تتلخص فى الآتى :

(١) إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية بحيث تشرف كل جمعية على زمام القرية وفى حدود ١٫٥٠٠ فدان .

(٢) تزويد الجمعية بجهاز فنى وإدارى مكون من مشرف زراعى واحد لزمام الجمعية (جامعى) ، ومساعدى مهندس يشرف كل منهما على مساحة ٧٥٠ فدانا (زراعة ثانوية) ، ومدير جمعية واحد (زراعة ثانوية) ، وكاتب واحد (تجارة ثانوية) ، وأمين مخزن واحد (تجارة ثانوية) .

وبالنسبة للجمعيات التى تقل عن ١,٥٠٠ فدان فقد روعى الابقاء عليها على أن تعتبر جمعية فرعية تتبع الجمعية الرئيسية المجاورة لها فى الاشراف ، ويصبح مشرف الجمعية الرئيسية هو المسئول عن تلك الجمعية الفرعية ويخصص لها فى هذه الحالة مساعد مهندس زراعى .

(٣) تنظيم دورات تدريبية لتدريب أعضاء الجهاز الفنى والادارى للجمعيات التعاونية بعد تعيينهم تدريبا نظريا وعمليا على مختلف نواحى عملهم بالجمعيات . كما يقوم أعضاء الجهاز بعملهم بالتعاون مع المزارعين أعضاء الجمعية ومع رجال وزارتى الزراعة والاصلاح الزراعى المشتغلين بالارشاد الزراعى وفى مختلف الأقسام الفنية .

(٤) إقامة المبانى اللازمة لمقار الجمعيات ومساكن أعضاء جهاز الاشراف الادارى والفنى لتلك الجمعيات .

(٥) تزويد الجمعيات التعاونية بالآلات الزراعية على أساس جرارين (جرار لكل ٧٥٠ فدان) ومجموعتى رى نقالى وماكينة دراس لكل جمعية ، وموتورين لكل ١٥٠٠ فدان قطن ، ورشاشة لكل ١٥ فدان قطن . وبعد حصر الآلات الموجودة لدى الزراع تقدر الاحتياجات من هذه الآلات على أن يتم تدبيرها فى سنتين متتاليتين . كما يتم تعيين الملاحظين وسائقى الجرارات وتدريبهم على استعمال وصيانة الجرارات فى مراكز التدريب ويتخذ مايلزم نحو صيانة وإصلاح الآلات المستخدمة لضمان تشغيلها بكفاءة عالية وإنشاء وتدعيم وحدات الصيانة وورش الصيانة الرئيسية ومحطات الخدمة الآلية بها .

(٦) تزويد الجمعيات التعاونية عن طريق بنك التسليف بالكميات اللازمة من التقاوى المنتخبة والأسمدة والمبيدات والسلف النقدية وما يلزم من تمويل .

(٧) تكون الجمعية التعاونية بتنظيمها الجديد وما لها من جهاز فنى وإدارى

وما لديها من الآلات ومستلزمات الإنتاج وبالتعاون التام مع المزارعين ومع الأجهزة الفنية بوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى — مسئولة عن تنظيم كافة نواحى الإنتاج الزراعى فى زمام الجمعية بما يكفل تحقيق أهداف المشروع من زيادة فى الإنتاج الزراعى ودخول المزارعين ومختلف نواحى التنمية الزراعية بما فى ذلك توجيه الزراع إلى الميعاد المناسب لبدء خدمة المحاصيل وأنسب طرق الزراعة وأنواع الأسمدة المناسبة ومقدارها ومواعيد إضافتها لكل محصول وإلى أفضل ما يتبع فى سائر الخدمات الزراعية المختلفة ، كما تتولى الإشراف على تطبيق الإرشادات وتنفيذ التعليمات الزراعية عملياً . وتتولى الجمعية توفير مختلف مستلزمات الإنتاج فى مواعيدها والقيام بتنفيذ العمليات الزراعية للأعضاء من حرث وري ومقاومة آفات ودراس بما تمتلكه الجمعية من آلات ، مع حساب تكلفة العمليات التى تؤدى لكل مزارع . ويحتفظ كل مزارع بملكية أرضه وحدودها ويجمع محصوله على حدة وتسلمه الجمعية بعد وزنه وتقدير رتبته ، وتقوم الجمعية بتسويق المحصول تعاونيا ويتسلم المزارع قيمة محصوله بعد خصم ماعليه من ديون الجمعية بما فى ذلك القروض النقدية والعينية وتكلفة العمليات الزراعية التى قامت بها الجمعية للمزارع وكذلك الأموال الأميرية المستحقة ، كما تقوم الجمعية بتنظيم استغلال الأرض والدورة الزراعية وتجميع مساحات المحاصيل ، وتقوم برسم وتنفيذ برامج التنمية الزراعية فى زمام الجمعية بما فى ذلك برامج تحسين وسائل الري والصرف واستخدام التقاوى المنتقاة والنهوض بالثروة الحيوانية والتوسع فى الصناعات الريفية والبيئية وإجراء الدراسات الاقتصادية على الحاصلات الزراعية ومختلف الموارد بالقرية .

(٨) اللجان التى تشرف على تنفيذ المشروع : لإمكان وضع الخطوات التنفيذية للمشروع ومناقشة احتياجاته ومتابعة التنفيذ فإن خطة المشروع تتضمن تشكيل اللجنة العليا للمشروع برياسة السيد رئيس الوزراء لتقوم بدراسة خطة المشروع وتنسيق أعماله بين مختلف الوزارات ومتابعة تنفيذ وتشكيل اللجنة التنفيذية للمشروع بكل محافظة برياسة السيد المحافظ ، كما تتضمن تشكيل اللجنة الاستشارية للمشروع ، وكذلك اللجان الفنية للمشروع . كما تشرف على أعمال المشروع وتنفيذه ومتابعته المنظمات الشعبية على مختلف المستويات .

مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى فى التطبيق

بدأ تنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى عام ١٩٦٣ فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف، وتم تنفيذ المشروع هذا العام فى سبع محافظات أخرى وهى محافظات البحيرة والغربية والقليوبية والمنوفية والجيزة والمنيا وأسوان ، وسوف يعمم المشروع فى جميع محافظات الجمهورية خلال العامين القادمين . وفى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف اللتين سبقتا بتنفيذ المشروع تحت إشراف الهيئة العامة للإصلاح الزراعى — تم فى العام الأول لتنفيذ المشروع* تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تشرف كل منها على زمام القرية فى حدود ١٠٥٠٠ فدان ، كما تم إعداد جهاز الإشراف اللازم وتوفير الأفراد اللازمين لمعاونة وتوجيه الجمعيات التعاونية من فنيين وإداريين مع تدريبهم التدريب الملائم ووضع النظم الحسابية والإدارية التى تتفق وروح المشروع بما يضمن ضبط حسابات الأعضاء ووقوفهم عليها أولا بأول بما يمنع شكواهم أو استغلالهم وتم وضع تصميمات مبسطة وموحدة لمقار الجمعيات التعاونية والمخازن والمنشآت المختلفة ومساكن أجهزة التنفيذ ، وروعى الاستفادة من المبانى القائمة كمبانى مكافحة الآفات وتنظيم الدورة والمخازن التى أنشأها بنك التسليف الزراعى والتعاونى وأسندت عملية المبانى إلى شركات القطاع العام وجمعيات البناء التعاونية وقد تم بناء وتسليم أغلب هذه المبانى . وقد تم إعداد ودراسة الحصر التصنيفى للأرض الزراعية بالمحافظتين وعلى أساسه تم وضع وتنفيذ مشروعات تحسين التربة عن طريق إضافة الجبس الزراعى للأراضى الضعيفة وتحسين وسائل الرى والصرف عن طريق تطهير الترع والمصارف وتقوية جسور الترع الرئيسية لكى تتحمل التصرف المكافىء لحاجة الزراعة فى أقصى احتياجاتها. كما أنشئت أقام جديدة لبعض الترع بدلا من أقامها الحالية التى لم تكن تكفى الزمام الخاص بها ، وأنشئت المغذيات الجديدة لإمداد نهايات الترع التى يتعذر وصول المياه إليها ، وأنشىء عدد من الكبارى الجديدة لتسهيل نقل مستلزمات الإنتاج والمحاصيل ، وأنشئت مصبات للجنابيات ، وتم تحويل عدد من الترع والمصارف الخصوصية إلى عمومية ، وقامت الجمعيات التعاونية بتطهير المراوى والمصارف الخصوصية .

---

* الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، مشروع تنظيم الانتاج الزراعى بمحافظتى كفر الشيخ وبنى سويف ، ١٩٦٥ .

وفى ميدان الخدمة الآلية تم تدبير الآلات والمعدات اللازمة للخدمة الآلية لتمكين الزراع من خدمة محاصيلهم فى الأوقات المناسبة ، وبلغت الآلات التى تم تدبيرها ٢٥٠ جرار مزودة بالمحاريث ، و١٠٠ ماكينة دراس ، و٢٧٨ مجموعة رى نقالى ، و١٤٧٦ موتور رش ، و١٧٦٨٢ رشاشه . وحددت أجور استعمال هذه الآلات حسب التكاليف الفعلية ، مما كان له أحسن الأثر فى تخفيض تكاليف الخدمة . كذلك تم توفير مستلزمات الإنتاج اللازمة لمختلف المحاصيل من تقاوى منتقاة وأسمدة ومبيدات ومواد بترولية . وفى ميدان الإنتاج الحيوانى وزعت العجول والكتاكيت على الزراع . وفى ميدان التوسع فى الصناعات الريفية والبيئية تم الاتصال بمؤسسة التعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة التابعة لوزارة الصناعة لوضع خطة التصنيع للمحافظتين ، وقد تمت مناقشة تلك الخطة والموافقة عليها وبدأت مشروعات التصنيع الريفى مع بدء الخطة الخمسية الثانية سنة ١٩٦٥/١٩٦٦ . ومن حيث الدراسات الاقتصادية فقد أجريت الدراسات على إنتاجية المحاصيل ، كما بدىء فى حصر شامل تمهيدا لرسم السياسة التى تزيد الانتاج وترفع الدخل القومى .

وقد أعطى تنفيذ برنامج تنظيم الإنتاج الزراعى فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف زيادة ملموسة فى الإنتاج والدخل فى عامه الأول ، وكانت الزيادة التى تحققت بالمحافظتين تزيد كثيراً عن الزيادة التى تحققت فى المحافظات الأخرى التى لم ينفذ بها المشروع فى ذلك العام . وتقدر الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهى الجهة التى أشرفت على تنفيذ المشروع بالمحافظتين قيمة الزيادة فى الإنتاج النباتى فى عام ١٩٦٤ عنها عام ١٩٦٣ بمقدار ٢,٥ مليون جنيه فى محافظة كفر الشيخ ، و٢,١ مليون جنيه فى محافظة بنى سويف بجملة مقدارها ٤,٦ مليون جنيه فى المحافظتين ، منها ٢,٩ مليون جنيه زيادة فى قيمة الإنتاج الزراعى كأثر لتنفيذ المشروع ، أى علاوة على الزيادة المعادلة للزيادة التى حدثت فى باقى محافظات الجمهورية بدون تنفيذ المشروع ، وقدرت تكاليف المشروع وهى الزيادة المنصرفة فى الأجور ومستلزمات الإنتاج والرى واستهلاك المبانى ووسائل الانتقال بنحو ٤٠٠ ألف جنيه فى المحافظتين وبذلك يكون صافى الزيادة فى قيمة الإنتاج الزراعى عام ١٩٦٤ عن عام ١٩٦٣ فى المحافظتين نحو ٤,٢ مليون جنيه ، منها ٢,٥ مليون جنيه كأثر مباشر لتنفيذ مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى ، وذلك بالإضافة إلى ما حققه المشروع من فرص جديدة للعمل ، فضلا عن الفرصة التى أتاحها العمل بالمشروع لنشر الوعى التعاونى بين المزارعين وإيجاد القيادات الواعية فى الريف .